أحمد بك الشريف

هو أحمد بن محمد بن السيد أحمد الشريف، سياسي ونيابي محنك وصفه علي باشا مبارك بالأمير أحمد بك الشريف في الخطط التوفيقية، ينتمي إلى عائلة الشريف بقرية أبيار إحدى قرى مركز كفر الزيات حالياً، وهي عائلة تميزت بالعلم وتولي مناصب في الدولة كما احتفظت بمنصب العمدة في القرية لأجيال خلال القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين.

وهو صهر عائلة العلامة رفاعة الطهطاوي رائد النهضة الفكرية في العصر الحديث وهي أسرة في صعيد مصر وتحديداً مدينة طهطا بمحافظة سوهاج، أسرة كريمة الأصل شريفة النسب حيث يتصل نسبهم بالإمام الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهما .

عُين مفتشاً على سخا ومسير ثم تولى عمودية أبيار، وعُرف بالثراء وكثرة الأملاك وكان له أربعة قصور مشيدة بها، كما عُين عضواً بمجلس تفتيش الزراعة بمديرية الغربية والمنوفية والبحيرة، ثم عُين وكيلاً لمجلس طنطا في عام **1869**م، ثم عُين مديراً لمديرية البحيرة خلفاً لمحمد بك الصيرفي الذي عُين وكيلاً لعموم تفتيش الأقاليم البحرية كما منح الخديوي إسماعيل باشا الرتبة الثانية لأحمد بك الشريف بعد تعينه وذلك في شوال سنة **1286**هـ/ يناير **1870**م، وعين مكانه سيد أحمد أفندي رمضان عمدة قسطا وكيلاً لمجلس طنطا وظل أحمد بك الشريف مديراً للبحيرة حتى جمادي الثاني **1290**هـ/ يوليو **1873**م.

كما عُين مديراً للقليوبية في أواخر عهد الخديوي إسماعيل باشا وهي آخر تغييرات اجراها الخديوي على مناصب دولته قبل عزله بأيام قليلة حيث نشرت الوقائع المصرية في عددها 815 بتاريخ يوم الأحد 25 جمادي الثاني سنة 1296هالموافق 14 يونيو سنة 1879م الأوامر الصادرة من الخديوي حيث عين للقليوبية أحمد بك الشريف وللغربية إسماعيل باشا حمدي الذي كان محافظ قناة السويس بدلاً من محمد شاكر باشا.

وبعدها بأيام تم عزل الخديوي إسماعيل باشا في 6 رجب 1296 هـ/ 26 يونيه 1879م من قبل السلطان العثماني عبد الحميد الثاني الذي أصدر فرماناً بعزله وتنصيب ابنه الخديوي توفيق باشا بدلاً منه، وقد شغل منصب مدير القليوبية مده لا تتجاوز الشهرين حيث عين الخديوي توفيق بدلاً منه إسماعيل بك صفوت في 8 شعبان 1296هـ/ 28 يوليو 1879م.

ومن أعماله الخيرية تجديده لجامع الشيخ خليفة الرفاعي بقريته أبيار 1275هـ/ 1858م، وكان ناظراً لوقف جامع الشيخ خليفة الرفاعي، كما جدد زاوية قديمة بأبيار عرفت بزاوية الشريف وذلك عام 1285هـ/ 1867م والحق بها كتاب لتعليم الأطفال القرآن الكريم ومبادئ الحساب وجددت الزاوية مرة أخرى حسب النقش المسجل على المدخل عام 1303هـ/ 1885م.

وتشجيعاً منه على نشر العلوم وعنايته بتربيه الأطفال الذين هم مستقبل الوطن، تبرع لإنشاء المكاتب الأهلية في جميع أقاليم القطر المصري، فكان الخديوي إسماعيل باشا هو أول المتبرعين حين أوقف جفلك الوادي الذي لا تنقص غلته في كل سنة عن خمسين الف جنية ليصرف منها على المكاتب الأهلية والمدارس، وتبعه أحمد بك

الشريف الذي كان على رأس قائمة المتبرعين من عمد وأعيان الأقاليم البحرية الذين سارعوا إلى ذلك ونشرتها جريدة الوقائع المصرية في عددها 159 الصادر بتاريخ الاثنين 28 رجب سنة 1284/ 25 نوفمبر 1867م، ومن المتبرعين من عمد الغربية، يوسف الشاذلي عمدة شبرانتا وموسي الصباحي عمدة مصطاي وعلي أبو دنيا عمدة مسهلة ثم تبعهم عدد كبير من عمد واعيان ومشايخ الغربية وباقي المديريات.

وكان له دوراً بارزاً ومشهود بمجلس شورى النواب والذي يعد هو أول برلمان حقيقي في تاريخ مصر يمتلك اختصاصات نيابية حقيقة وذلك في عام 1866م حيث انتخب عضوا عن أبيار التي كان عمدة عليها وشغل منصب وكيل رئاسة قلم الغربية بالمجلس وكانت الغربية جزء من مديرية روضة البحرين (الغربية والمنوفية) وافتتحت جلسات هذا المجلس التاريخي في القاهرة بالقلعة يوم الأحد 17 رجب سنة 1283هـ/25 نوفمبر سنة 1866م، بحضور الخديوي إسماعيل باشا والذي استمرت دورته ثلاث سنوات واختتمت في يوم الاثنين 22 مارس 1869م.

ومثل الغربية في مجلس شوري النواب تسعة نواب هم :عمدة أبيار أحمد بك الشريف (قسم محلة منوف)، وعمدة برما محمد بك حمودة (قسم بسيون)، واتربي بك أبو العز، وعمدة قسطا سيد احمد رمضان (قسم بسيون)، وعمدة القيصرية علي كامل (قسم المحلة)، وعمدة أبي مندور الحاج شتا يوسف (قسم دسوق)، وعمدة حانوت عبدالحميد زهرة (قسم زفتي)، وعمدة مسهلة علي أبو دنيا (قسم الجعفرية)، وعمدة ميت حبيش القبيلة سليمان الملواني (قسم الجعفرية).

ولعل أبرز القضايا التي تناولها المجلس مسألة السخرة وهي العمل الإجباري الذي كان تستخدم الدولة فيه الفلاحين لحفر الترع وتطهيرها وتقوية الجسور، فتقرر تعين

قمسيون من خمسة أعضاء منهم أحمد بك الشريف لبحث المسألة مع إسماعيل باشا المفتش وعلي باشا مبارك وثاقب باشا وسلامة بك إبراهيم، وتم حضورهم نواباً عن الحكومة لارتباط هذه المسألة بمشروعات الري وقُرر في النهاية أن يتم العمل على تنظيم السخرة على أساس اعتبارها من المنافع العامة وأن تكون مبنيه على المساواة بين الأهالي وكانت الحكومة لا تستطيع أن تستبدل العمل الاجباري بالعمل المأجور لقلة الموارد المالية في تلك الفترة .

وفي مسألة التجنيد والبدل العسكري قدم اقتراحاً بأنه على الحكومة أن تقدر مبلغ معين من المال يدفعه كل من يرغب من أولاد العمد والمشايخ والوجهاء عوضاً عن البدل الشخصي الذي لم يعد متوفراً بسبب العمل على إلغاء الرقيق واستحسن المجلس ذلك وصدر قرار مجلس النواب في **20** محرم **1285**هـ.

ومن أبرز اقتراحاته في المجلس ضرورة تشكيل مجلس إدارة بكل مديرية للإشراف على شئون الري والزراعة ولتوسيع نطاق الزراعة ونمو المحاصيل ومن هنا كانت فكرة إنشاء مجلس تفتيش الزراعة كما طالب بشراء أدوات ومهمات بما فيها من الكراكات لاستخدامها في مشروعات ري المزروعات الصيفية والشتوية وعمليات التطهير في القناطر والترع حيث كان الأهالي يخرجون للقيام بذلك وقلل استخدام الآلات الكثير من الأعمال التي كانت تلقى على كاهل الفلاحين.

ومن أبرز مواقفه القوية في جلسة **11** مارس **1869**م عندما طلب المجلس تقديم ميزانية الحكومة وقدمها إسماعيل باشا صدقي ولم يقتنع أحمد الشريف بعرض الميزانية في صورة مبهمة وطلب أن تعرض الميزانية مفصلة، ووافق ناظر المالية على ذلك وأنه سيحضر الكشوف في جلسة أخري لأنها لم تكن معه ولم تقتصر مشاركاته في

المجلس عند ذلك بل كان له الكثير من المواقف التي سجلتها المحاضر وهكذا كان الشريف من أبرز نواب الغربية في أول برلمان حقيقي في تاريخ مصر من حيث التساؤلات والاقتراحات والمشاركات في الكثير من القضايا معتمداً على نفوذه ومركزه الاجتماعي.

وفي عهد الخديوي توفيق انتخب عضوا في مجلس النواب المصري عن أبيار في المدة من 26 ديسمبر 1881 م وحتى 26 مارس 1882م، واطلق على هذا البرلمان برلمان الثورة العرابية وتمت عملية الانتخاب بحرية كاملة حيث استطاع الزعيم أحمد عرابي وضباطه أن يحيطوا الانتخابات بحرية الاختيار مستخدمين نفوذهم، وفي الجلسة الأولى للمجلس تم انتخاب لجنة خاصة من 10 نواب لتقديم رد مجلس النواب على المقالة الخديوية التي افتتح بها المجلس وتلاها بذاته الخديوي توفيق يوم الافتتاح، وأُنتخب أحمد بك الشريف وعلي بك شعير عن قلم الغربية وذهبوا إلى قصر عابدين ومعهم رئيس مجلس النواب محمد سلطان باشا يوم الخميس 29 ديسمبر 1881م.

ولعل أشهر قضية تناولها المجلس هي ميزانية الحكومة حيث رأى النواب أن من حقهم مناقشة الميزانية لأن لهم الحق في مراقبة الحكومة في حين أن رئيس مجلس الوزراء محمد شريف باشا في تلك الفترة رأى أن موضوع الميزانية مرتبط بالتزامات مصر المالية مع الدول الأخرى وهو موضوع لا يناقشه المجلس خوفا من تدخل إنجلترا ومصر في شئون البلاد.

وفي يوم الخميس 2 فبراير 1882م انتخب أحمد بك الشريف بالانتخاب السري في اللجنة المكونة من 15 عضوا والتي عرفت بلجنة الخمسة عشر لمقابلة محمد شريف باشا لتطلب منه التصديق على اللائحة الأساسية الجديدة أو الدستور الجديد بلا مخابرة

أو تأجيل ، حيث كان الدستور الجديد يتضمن مناقشة المجلس للميزانية وإقرارها، فإن رفض محمد شريف باشا التوقيع ، فاللجنة تقصد الخديوي وتسأله التصديق علي الدستور سريعا.

فذهبوا إلى محمد شريف باشا رئيس مجلس الوزراء في منزلة وسألوه التوقيع على الدستور فأجابهم بأنه سيصدق عليه ماعدا بند الميزانية، فتمسكت اللجنة بأن الميزانية مسألة داخلية لا شأن لإنجلترا وفرنسا بها وقالوا له أننا ناسف أنه سيصدق عليها سواك، وقامت اللجنة بمواصلة طريقها وتقديم الدستور إلى الخديوي توفيق وطلبوا تغيير الوزارة وهو ما تحقق في المساء حيث كتب محمد شريف باشا استقالته بعد خروج اللجنة من عنده وتوجه بها إلى الخديوي.

وفي صباح يوم الجمعة 3 فبراير استدعى الخديوي لجنة الخمسة عشر وطلب منهم تعيين من يختارونه لرئاسة الحكومة بعد أن نصحه مستشاريه الإنجليز بأن يجب أن يرشح المجلس من يريد فكان ردهم أنهم يريدون حكومة تطبق اللائحة (الدستور) واختار المجلس محمود سامي البارودي باشا ليشكل حكومة إنقاذ وطني ووافق الخديوي وتكونت وزارة العرابين برئاسة البارودي الذي عين الزعيم أحمد عرابي وزيراً للحربية والبحرية، وبعد خمسة أيام فقط وفي7 فبراير تم اصدار دستور فبراير 1882م بعد أن وافقت عليه الوزارة واقرت حق مجلس النواب في مناقشة الميزانية، واحتفلت الدولة المصرية بإتحاد الحكومة الجديدة مع مجلس النواب وسائر القوى الوطنية ولعلها أهم التجارب الدستورية في تلك الفترة.

ولم يستمر ذلك طويلاً حيث أثار غضب إنجلترا التي رأت في مجلس النواب الوطني خطورة على مصالحها فأرسلت قطعها البحرية لشواطئ الاسكندرية وتم إلغاء مجلس

النواب المصري من قبل إنجلترا بعد احتلالها لمصر في أواخر سنة 1882م وإسقاط حكومة البارودي التي قضت على النفوذ البريطاني والفرنسي وهُزم العرابيين وحكم بالإعدام على البارودي وعرابي ثم خفف الحكم بنفيهم إلى جزيرة سيلان (سريلانكيا).

ومثل مديرية الغربية في هذا المجلس تسعة نواب هم أحمد بك الشريف (مركز محلة منوف)، ومحمد المنشاوي بك (مركز الجعفرية وتوفي إلى رحمه الله ولم ينتخب بدله)، من ميت أبو غالب مصطفى أبو العز بك (مركز شربين)، ومحمد أبو النظر شتا بك (مركز دسوق والبرلس)، وعمدة مصطاي الشيخ احمد الصباحي (مركز زفتي)، وعمدة صفط الشيخ رزق نوير (مركز سمنود وبندري المحلة وسمنود)، وعمدة شبرانتا محمد افندي الشاذلي (مركز وبندر كفر الزيات)، وعمدة متبول الشيخ إبراهيم سعد (مركز كفر الشيخ)، وعمدة طلخا الشيخ إبراهيم يونس (مركز طلخا).

وبعد إلغاء مجلس النواب حل محله مجلس شوري القوانين والجمعية العمومية تحت ظل الاحتلال الإنجليزي، فانتخب أحمد بك الشريف عضواً في الجمعية العمومية بالهيئة النيابية الأولى عن المدة من 28 يوليه 1885م وحتى 19 ديسمبر 1889م، ومثل مديرية الغربية أربعة أعضاء هم أحمد بك الشريف (بندر طنطا)، مصطفى بك أبو العز ومحمد بك حمودة وأحمد بك الصباحي.

ثم أنتخب عضواً في الجمعية العمومية بالهيئة النيابية الثانية عن المدة من 15 ديسمبر 1891م وحتى 7 فبراير 1894م ومثل مديرية الغربية في تلك الجمعية : أحمد بك الشريف وأحمد بك الصباحي (توفي وانتخب بدله عبدالرحمن الصباحي بك سنة 1891م) ومصطفى بك أبو العز وبدراوي باشا عاشور.

وأخيراً أنتخب عضواً في الجمعية العمومية بالهيئة النيابية الثالثة عن المدة من 8 فبراير 1896م وحتى 29 أبريل 1899م وهي الدورة الخامسة له وآخر دوراته النيابية ومثل مديرية الغربية في تلك الجمعية : أحمد بك الشريف، وبدراوي باشا عاشور (توفي وانتخب بدله عيسوي بك العبد سنة 1900)، ومصطفى بك أبو العز، وأحمد ماجور.

ومن دلائل اهتمامه بالتعليم وتقديره للعلم وأهله، أوقف أحمد بك الشريف 286 فداناً من أطيانه كما هو مثبت في حجة وقفه المحررة بتاريخ 3 محرم 1308هـ/ 19 اغسطس 1890م وخصص ريعها للمشتغلين بالعلم من مديرية الغربية والبحيرة ، كما خصص مبالغ نقدية من ريع أوقافه للإنفاق على معهد طنطا ومعهد دسوق، وقد بلغ إجمالي ما خصصه لهما 280جنيهاً (140جنيها لكل معهد) طبقاً لميزانية 1940 / 1940م، كما أوقف أطيان قدرها مائة فدان من أطيانه للمشاركة في الإنفاق على إنشاء الجامعة المصرية الأهلية.

***